حملات منع الدراجات النارية المخالفة

حملة ناجحة بكل المقاييس أبرزتها قوة رمزية شكلت من جميع الوحدات العسكرية كمؤسسة واحدة، والهدف من هذا لتشكيل جثى لا تحصل مجاملات أو تأثير تحت أي مسمى تجنباً لما حدث في بداية الأمر من تجاوزات مسؤولة في عملية الضبط للدراجات النارية المخالفة.

وكانت بداية الحملة تشبه المباراة، كل لاعب يريد أن يصل بالكرة إلى الشبكة بمفرده متناسياً زملاءه على أرض الملعب، وجاء التنظيم والخطة الأمنية وتحولت إلى خدمات ثابتة ومتحركة في الجولات والمنافذ لهدف واحد وغاية واحدة، وهذه المهمة القائم بها مأمورو الضبط حقاً لدماء الأبرياء في السلك العسكري أو المدني، فمن المسؤول عن تلك الأرواح التي أزهقت على أيدي الغدر والخيانة وعملية ترصد؟ والتي كانت ترتكب في أي وقت كجريمة مستوردة، مستغلين ذلك الانفلات والتساهل واللامبالاة وعدم متابعة تنفيذ الشروط المطلوبة لقيادة الدراجات النارية التي تحدثنا عنها في موضوع سابق، وهذه الفئة التي لا تتجاوز عدد الأصابع أثرت سلباً على أمثالهم المعتمدين اعتماداً كلياً على تلك الوسيلة للمواصلات للعيش الضروري، من يتحملون على أعناقهم أسراً كبيرة وإيجاراً وخدمات وتكبداً في البحث عن طلب الرزق اليسير، لكن الحسنة تخص والسيئة تعم، وكانت الحلول السلمية «الترقيم والجمارك»، وإن كان فيها إعسار على أصحابها لدفع مبلغ رمزي حددته الجهة المختصة، لكن ما هي الضمانات والتدابير التي وضعت بعد الترقيم؟

لقد استطاعت تلك الوحدات من الأمن المركزي والنجدة والمنشآت وأمن الأمانة، المتمثل في ضباطها ومراكزها، حيث تمكن مركز شرطة الجراف من ضبط أكبر عدد من هذه الدراجات وإرسالها إلى جهة الاختصاص أولاً بأول، إلى جانب ما يقوم به من حل قضايا المتخاصمين والنوع النادر من جرائم الاعتداء على الوالدين ومدراء المدارس والمدرسين من قبل طلاب مشاغبين يقضون أوقات الدراسة خارج أسوار المدارس، فلا حسيب ولا رقيب ولا متابعة أو اهتمام بالعملية التعليمية.

وهنا نوجه اللوم والمسئولية والإنذار المبكر المتمثل في الخطر المتصاعد الذي يأتي من مواقع الانترنت المنتشرة في كل مكان سواء في الشارع العام وما أكثرها في الأزقة والأماكن الفرعية تنصب المسئولية على إصدار التراخيص عموماً، على إدارة البحث الجنائي تكثيف الرقابة من أفراد التحريات تخفيفاً عن مراكز الشرطة الذين يستقبلون طلاباً يقومون بتكوين عصابات للانتقام من بعضهم البعض كل يوم ومركز الجراف في هذا الشأن فكيف نهاية المطاف في قضايا الجراف؟ وكم عدد المراكز في الأمانة على هذه الحالة؟

إن الشعار الدائم» الشرطة في خدمة الشعب» يريد الحق وإنصاف المستحق. إنما تقوم به منطقة آمن الثورة ومركزها بكامل طاقمها ضباط وأفراد وإدارة الأحوال المدنية والجوازات في خدمات نوعية متميزة مرتبطه بخدمة الفقه العام ومن الضروري فتح مكتب للمرور بحيث يحصل المواطن على جميع الخدمات ويكون مركز الجراف مثل أمثاله ونطرح مقترحاً للجهه المختصة التي تسمى إدارة عام المرور مصلحة من المصالح الخدمية فالأمن في خدمة المجتمع..

يجمعنا قوله تعالى « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم

زياد معوضة

السجن المركزي ....إصلاحية تحتاج إلى دعمنا

(2207) سجناء بينهم أكثر من (70) سجينة و(12) طفلاً مرافقاً

** ... الإصلاحية التي كانت وهدفت منذ إنشائها إصلاح الناس الذين أخطأوا في حياتهم وتم محاكمتهم لجريمة ما ارتكبوها أو خطأ اقترفوه.
الإصلاحية مبنى بني في السبعينات موجود في إحدى شوارعنا وقد نمر من أمامه بين فينة وأخرى لكننا بذات الوقت نسينا من يقطن بداخله بل إننا أحياناً نتذكره عندما نعلم أن أحداً نعرفه دخل دهاليزه.
اليوم نريد أن نتعرف أكثر ونرى ما الذي يحتاجه السجن المركزي وما الموجود وكيف يعيش من بداخله..
كل هذه الأسئلة وغيرها نجد إجابتها في السطور التالية :

أجرت اللقاء / بلقيس ناصر

× اليوم نحن في عام ٢٠١٣م العقيد مطهر ناجي – مدير السجن المركزي .. هل لك أن تخبرنا ما هي طموحاتكم للعام الحالي ؟

– طموحنا أن يكون عام الاستقرار الأمني لأن الاستقرار الأمني معناه وجود أنشطة حياتية كثيرة أهمها النشاط الاقتصادي الوطني وإذا وجد استقرار أمني واقتصادي سيعود بالفائدة على الوطن وعلى السجين أيضاً لأنه سيقل عدد الداخلين فيها والرفاهية ستمكن من عدم ارتكاب الجريمة.

أملنا أمن واستقرار عام يقلل عدد الداخلين في السجون، ونأمل من إخواننا في القضاء العمل بجهود أكثر لتسريع الحكم بالقضاء .

× إذاً ما هي الخدمات الموجودة وهل وجد تحسن فيها؟

– تم تحسينها وطموحنا يكون أفضل وهو إلزامي، ونتمنى من الإخوة في وزارة المالية دعم السجون حتى تكون مميزة، الخدمات التي نقدمها خدمات ملزمة لنا أهمها الملبس والخلوة الشرعية والمكتبة والأنشطة الرياضية والثقافية والتربوية والاجتماعية.

وهي ملزمة لنا بحسب اللائحة الداخلية للسجن لكننا نتمنى أن تكون هناك نقلة نوعية في تحسين هذه الخدمات ليس في سجن صنعاء فقط بل في سجون اليمن قاطبة وهذا لن يكون إلا بدعم مباشر من القيادة السياسية، وتعمل إستراتيجية لتحسين وضع السجون خلال العامين القادمين بحيث يتم تأهيلهم حتى تنعكس إيجابياً على تربيتهم وتأهيلهم ويصبحوا صالحين في مجتمعهم وإصلاحهم نظلهم نقلة نوعية في سلوكهم حتى لا يعودوا مرة أخرى للسجن فكلما تثقف وقرأ السجين كلما كانت عودته ضئيلة.

× هل لك ان تخبرنا عدد السجناء الموجودين حالياً؟

– الحالين (٢٢٠٧)، السجينات أكثر من (٧٠) سجينة عدد أطفالهم (١٢) مرافقاً لأمهاتهم وقد قل العدد خلال العام لأسباب كثيرة أهمها الظروف الاقتصادية، ونحن بدورنا نتأكد أن الطفل لديه الخدمات الأساسية داخل السجن، أما التربية والإصلاح فهو على الأم ومن ثم المجتمع سواء المدرسة أو الحارة أو المسجد والأسرة على رأسها .

كما يوجد لدينا عدد كبير من أصحاب الحقوق الخاصة وقضاياهم تتطلب تدخل الجهات القضائية، الأخ رئيس المحكمة، القضاء والنائب العام لإيجاد وسائل تساعد أصحاب الحقوق الخاصة حل مشكلتهم كإيجاد محاكم خاصة لأحكام المعسرين، وأيضاً إلى مساندتهم في طرق ووسائل لتسديد هذه المبالغ سواء بالتقسيط أو بالأجل أو بأي طريقة، نحن نعلم إنهم يبذلون الكثير من الجهود لأصحاب الحقوق الخاصة لكننا أيضاً نتعشم بالقيام بدور إيجابي تجاه المعسرين.

× كيف تقرأ واقع الجريمة حالياً وكيف يمكن أن نخفف منها داخل المجتمع ؟

– نحن نرى أن السجن المركزي هو في الأصل إصلاح لهؤلاء الذين يخطئون ولكن لا يكفي ذلك فلإصلاح يكون في المدرسة وفي المساجد والحارات وفي كل المنشآت الحكومية والمنظمات المدنية والإعلام الذي يقع على عاتقه دور في تقديم العادات والأفعال في القضايا التي تسيء لمجتمعنا والتوعية بأنها مخالفة لأخلاقنا، كما أن التعامل بشفافية ومصداقية في نقل المعلومة يؤدي إلى خلق وعي اجتماعي عند الناس، وبالتالي تزول الشائعات، فعلى الإعلام نقل الواقع بدون مزايدة والتزامها بالمصداقية والشفافية، كما أسلفت سيعود إيجابياً على المجتمع لأنه في حال عدم التزامها بهذين الأمرين فإن الأمر يعود سلباً على الاستقرار الاقتصادي وهذا يؤدي لعدم استقرار مجتمعي.

أما بالنسبة للجريمة فنحن ندرك تماماً أن الجريمة تطورت كثيراً وبالتالي تحتاج منا أيضاً تطوراً في وسائلنا، وبالتالي نتمنى أن تكون هناك خطط واستراتيجيات لتطوير وسائل التحقيق والكشف إضافة إلى خطط لبناء سجون متطورة منها السجون الانفرادية، فنحن نعلم أن انتشار المخدرات مثلاً أصبح كثيراً ومخيفاً برغم أننا دولة ترانزيت لتجار المخدرات وانتشر بهذا الشكل. وأنا هنا أتمنى من الدول الشقيقة مساندتنا في مكافحة حتى نستطيع أن نضبط هذا الموضوع، وهذا سيعود بالفائدة ليس لنا فحسب؛ إنما أيضاً للدول الشقيقة لأن قضايا المخدرات ترتبط بالإرهاب وهذا ما نلحظه في أفغانستان.

× ما مدى التنسيق بينكم وبين المنظمات المدنية؟

– التنسيق موجود في بعض الحالات والمنظمات المدنية تبذل كثيراً من الجهود، من تلك الجهود هو توفير بعض العلاجات والمحاميين وتحسين أوضاعهم داخل السجن وخارجه، وعلى المنظمات أن تعي أن من يدخل السجن قد يخلّف مشكلة خارج أسوار السجن. فمثلاً نحن قد نقبض على شخص ارتكب جرماً ما وبذات الوقت نقضي على أسرته التي قد لا تجد ما تأكله أو تدفع إيجار مسكنها أو ملابس أطفاله، وبالتالي على المنظمات الاهتمام بهذه الجوانب، كما أن الأحكام لابد وأن تراعي الجوانب الإنسانية.

× ماهي أهم احتياجات الإصلاحية (السجن المركزي)؟

– أهمها رفع الميزانية المالية للسجن لأن التعزيز المالي سينعكس إيجابياً على السجن، إضافة إلى ضرورة توفير (بير) للسجن، إضافة للموجودة. أما بالنسبة لمسألة التدريب والتأهيل فصالات التدريب والتأهيل موجودة، لكن نتمنى التعزيز وإيجاد مركز مهني، نتمنى من وزارة الشباب والرياضة أن يساندونا في إكمال ما تبقى لتجهيز الصالة الموجودة، الصالة الرياضية، وهذا لا يعني أن السجناء هنا لا يمارسون الرياضة فلدينا تنس الطاولة وكرة القدم، لكننا نريد أن نوسع المجالات الرياضية التي ستساهم في قتل أوقات الفراغ لدى السجناء، نحن نتمنى التطوير مثل التأهيل والتدريب في مجال الكمبيوتر لأنه يعمل على تنشيط العقل، كما أن السجن يحتاج إلى إعادة تأهيل فهو مبني منذ ١٩٧٢م، إضافة إلى الجهود التي يبذلها الأخوة في المحاكم القضائية والنيابة العامة والنائب العام، فإننا نأمل سرعة تحريك قضايا السجناء. صحيح أننا مقصرون، لكن كلما تحركت القضايا كلما كان هذا إيجابياً على السجن، ونحن نشكرهم على ما يبذلونه من جهد في هذا الجانب ، كما أننا نأمل من وزارة الداخلية دعمنا في إعطائنا أطقم نستطيع أن نستطيع مواصلة التعليم من أماكن اغترابهم، من خلال التعليم المفتوح، الذي تمارسه العديد من الجامعات اليمنية، ومن ضمنها الحكومية.

عائدات إيجابية للدولة

ويقول الفسيل إن للغربة عائدات إيجابيه للمغتربين والدولة موضحاً: عند العمل يتمكن المغتربون من تحمل أعباء أسرهم وإرسال ما يمكن هذه الأسرة من تحسين مستواها المعيشي والاقتصادي والتعليمي والصحي.. كما يمكنهم دعم اقتصاد الدولة عبر ميزان المدفوع والنقد الأجنبي في اليمن بطريقة التحويل، التي تزيد تحويلاتهم عن مليار دولار سنوياً وذلك بطريقة مباشرة فقط.

وقال:تحويلاتهم تشكل وسيلة هامة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وكذلك اكتسابهم للخبرات التي يستطيعون من خلالها أن يساهموا في مشاريع استثمارية في اليمن، رغم أن اليمن لن تتمكن خلال الفترة الماضية من الاستفادة الحقيقية اقتصادياً واجتماعياً، من المغترب اليمني عبر التأهيل والتدريب، بحيث يمكنهم من العمل في مهن فنية وإدارية يحصلون من خلالها على

مردود (مرتبات) مالية عالية، بدلاً من الأعمال الهامشية البسيطة (مطاعم، حراس، متاجر)التي لا تمكنهم من تغطية احتياجاتهم الأساسية من خلال المبالغ الضئيلة، وخاصة بعد رفع تكلفة رسوم الإقامة

السلبيات العائدة على الدولة

من جانبه أكد الدكتور/أحمد محمد قاسم عتيق أن الغربة في حد ذاتها هي أكبر سلبية على البلد، والشباب المغترب في أي واحد ، وينتج عن هذا الأمر عدة سلبيات أولها: فقدان البلد لطاقاته من اليد العاملة الشابة التي ما زالت في قمة عطائها .

ثانيا : انتفاء الثقة لدى الشاب المهاجر أو الذي ينوي على ذلك ، بمسألة استقراره في البلد وتأمين حياته فيها .

ثالثاً: يحدث خلل في تركيبة الشباب العددية للسكان بسبب مغادرة البلد لفئة الشباب ، وهم يمثلون غالبية السكان في حين تبقى فئات الأطفال ، وكبار السن الذين هم في حقيقة الأمر بحاجة إلى العناية، والرعاية.

السلبيات العائدة على الشاب

وأشار إلى أن هناك أضراراً وسلبيات تقع على المغتربين من الشباب محددها كالآتي :أولا : يعيش المغترب في حالة اغتراب عن الهوية والثقافة والقيم التي أعتادها ، وتعايش معها فضلاً عن غربته عن بلده .

ثانيا : يعيش حالة من عدم الاستقرار النفسي ، والاجتماعي اللذان يؤثران سلباً في إقامة علاقة غير صحية في مجتمع بلد الغربة .

ثالثاً : يمكن أن يتوقف الشاب المغترب عن طموحاته الثقافية ، والاجتماعية ، والإبداعية بسبب : إغراقه بالاهتمام في مسائل الكسب المادي .

رابعاً : يتحول الاهتمام ما بين الشاب وأسرته من تنمية العواطف ، وتطوير العلاقات الاجتماعية في ما بينهم إلى كمية دخل الشاب ، وتأثير ذلك في تحسين معيشة الأسرة ، ومن ثمّ التفاضل في ما بين أسر المغتربين في الانفاق على حساب

الادخار ، والتوفير الذي سيساعد الشباب المغترب على تكوين قاعدة مالية تؤهله للعمل والاستقرار في بلده.

خامساً : هجرة العقول الشابة ومن ثمّ إفراغ البلد من قدراتها وطاقاتها الإبداعية. هذه هي مجمل السلبيات التي قد تعصف بمستقبل البلد بسبب فقدان طاقاتها الشابة من ناحية ، وبمستقبل الشباب الذي يفترض أن يكون قد رسم لطموحاته في بيئته ومجتمعه من ناحية أخرى .

ولا يعني سردنا للسلبيات انتفاء الايجابيات التي تتمثل في تطوير القدرات الذاتية، والخبرات العلمية ، والعملية فضلاً عن تنمية ثقافة الشباب واكتساب أساليب جديدة للحياة والعمل في حالة توجهاتهم الإيجابية عند الهجرة.

تعتبر هجرة الشباب من أهم الظواهر الاجتماعية في اليمن وتترتب على هذه الظاهرة آثار نفسية واجتماعية وكما يدرك البعض أن الهجرة تعد استحقاق من بلد إلى آخر من اجل الإقامة والعيش والشباب يهاجر لعدة أسباب وهي بيئته السكانية والبطالة الناتجة عن سوى التخطيط للموارد والتوظيف في مؤسسة الدولة كما الحالة النفسية والاكتئاب تسيطر على هيئة الشباب الذي لا توجد في جيبه قوت يومة والشباب يريد أن يعيش حياة جديدة وأن يتوفر له الموارد الأساسية التي تساعده على إكمال دراسته ومستقبله ومن أسباب هجرة الشباب أسباب سياسية والقطاعات العسكرية والسياسات الاقتصادية المنخفضة وعدم الاهتمام بهذه الفئة وكذلك أخذ معدل القبول في الجامعات والزيادة المستمرة في ارتفاع أسعار المواد الأساسية أدت إلى هجرة الشباب اليمني مما يؤدي إلى آثار نفسيه المترتبة عليها الآثار النفسية والسلوكية للشباب وخاصة بما يتعلق بالغربة والحنين للوطن يسهم على نفسيتهم والتي يترتب عليه فشل كبير مما يؤثر على دخل الأسرة وأيضاً أسباب نفسيه واجتماعيه ويعود هذا على عدم التوجيه من الأب وعندما يذهب هذا المرشد تصبح الأسرة تائهة وتزداد الآثار النفسية.

الاغتراب ..أفقد البلد طاقات الشباب

ضحايا الهجرة المبكرة يرفعون نداء استغاثة

من قال إن الشباب لا يستطيع أن يظل في النار فقد كذب، ومن قال إن الفقر وغياب العدل الاجتماعي ووجود المشاكل الأسرية، وغياب فرص العمل للشباب العاطلين، وعدم الأمن والاستقرار وتواجد المؤهلات المختلفة في سلة المهملات، تجعل الشباب يتمسكون بالنار وبالغصب فقد صدق.. هكذا قال ويقول ضحايا الغربة المبكرة.. .

هاجروا في مهمة البحث عن العيش الكريم وعن الأمن والاستقرار، بعيداً عن النأر والتخلف والمشاكل الأسرية.. هاجروا إلى دول مختلفة بعيداً عن الوطن والأهل والأحباب، هاربين من ضوضاء ومشاكل السياسة القذرة والحقيرة (حسب وصفهم).. فوجدوا القهر أرضهم والعذاب طريقهم والفراق ديبهم.. فتقدموا إلى «الثورة» أملين أن تصل مناشدتهم ويصل صوتهم بنداء الاستغاثة للحكومة اليمنية، لتطلع ما وصل بهم الحال في أرض المهجر من سوء المعاملة والاضطهاد والتهميش واستغصاء الحقوق في تلك البلاد.. المزيد في الحصيلة التالية:

تحقيق/ وائل شرحه

الأخ/ خالد حكيم أحد ضحايا ظاهرة الاغتراب في السن المبكرة تحدَّث عن الأسباب قائلا : الغربة قهر وعذاب وفراق عن الأهل والأحباب، وأسباب غربتي هي الظروف الاقتصادية الصعبة في اليمن، فقد انتقلت والدتي إلى دار الآخرة وأنا في الشهر السابع من عمري، ووالدي كان مصاباً بمرض الشلل، ولم أستطع أن أكمل دراستي الثانوية لعدم قدرتي على تحمل مصاريف الدراسة لأني عشت يتيماً من صغري فلا أب ولا أم ولا أخ يرعاني ويساندني كي أكون مشروعاً صغيراً حتى يساندني على مواصلة تعليمي.. كل تلك الظروف أجبرتني على السفر وأنا في الخامسة عشرة من عمري إلى المملكة العربية السعودية، وبعد ذلك حصلت على عمل يومي بأجر زهيد واستطعت من خلال ذلك العمل أن أبني بيتاً متواضعاً وتزوجت الحمد لله، ورغم كل ذلك أتمنى أن أعيش وأعمل في بلدي حتى لو براتب بسيط وأترك أرض المهجر بسبب ما واجهته من سوء المعاملة والاضطهاد في خارج الوطن، وأناشد أو أقدم نداء استغاثة للحكومة اليمنية لأن توفر فرص عمل للشباب العاطلين لكي لا يكونوا ضحية ويفكروا في الاغتراب خارج بلدهم وليعيشوا في عزة وكرامة.

الأمن والاستقرار

إذا كانت النفس اليمنية تفتقد في موطنها الأصلي إلى مشاعر الطمأنينة والأمان ويتنابها القلق وعدم الاستقرار من الطبيعي أن يهاجر المواطن إلى خارج وطنه بحثاً عن حياة آمنة مطمئنة.. هكذا استهل حديثه الدكتور/حسن السودي- بكالوريوس طب أسنان، الذي غادر الوطن بعد أن وجد الشيطان مكاناً بنيه وبين إخوانه مما أدى إلى بيع العيادة التي بدأ العمل فيها بعد استكمال الدراسة حسب قوله، مؤكداً على أن المواطن اليمني في كل الأحوال لن يجد الأمان والراحة إلا في وطنه الأم، لأن الاغتراب لا يورث إلا الحسرة مهما كانت العوائد المالية التي يتلقاها المهاجرون.

الأعمال الزراعية

أما خالد محمد فقد تحدث عن أسباب غربته .. مشيراً إلى أنه أثناء طفولته عانى كثيراً بسبب جفاف آبار المياه وانخفاض محصول المنتجات الزراعية أدى إلى عدم القدرة على مواصلة الحياة، لصعوبة الحصول على المتطلبات الأساسية للعيش وهذا ما يشكل هاجساً كبيراً بالاغتراب والهجرة والارتحال وهكذا نجد أن العديد من أبناء اليمن القاطنين بالريف يتدافعون باتجاه دول الجوار الخليجية هروباً من حالات البيئة الجافة والقاحلة ولاسيما في جانب صعوبة توفر المياه لأغراض الشرب والأغراض الزراعية التي يعتمد عليها البعض للبقاء، على قيد الحياة وهنا يحاول هؤلاء المهاجرون أن ينخرطوا في أعمال أخرى غير زراعية في بلد المهجر فتجدهم يعملون في قطاع الخدمات والتجارة أو القطاع الصناعي مما يكفل لهم العيش الكريم لهم ولأسرهم.

مرغمون مكرهون

أم جميل حسان حيث قالت : ابني الكبير في ريعان شبابه وقوته وهو المعيل الوحيد لنا بعد وفاة والده حاول أن يوفر لنا شتى الاحتياجات المعيشية ويؤمن متطلبات أخوته الملحة يوما بعد أن اشتغل ببعض الأعمال الحرة والتي هي في الحقيقة لا تسمن ولا تغني من جوع، حينها ذاق الأمرين في ذلكم الوقت ولكن ماذا بإمكانه أن يصنع خاصة مع هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تشهدها البلاد والتي فاقمت الوضع سوءاً فلم يجد ابني ملاذاً غير الغربة على آلمها وشقائها وعناءها لتتحمل مرارة فرقته ومرارة فقرنا ولكن ما قيمة الحياة في مجتمع لا يعترف بالمؤهلات ولا الكوادر الناجحة لا يعترف بقدرات الشباب وأفكارهم البناءة فلم يوفر لهم فرص عمل ولم يستخدم طاقاتهم وإبداعاتهم بل جعلها وبالا وآلما عليهم فلهذا هجروا أوطانهم مرغمين مكرهين، ،، فأين دور الجهات المعنية والمسؤولة من هذا الخطر المحدق بأبنائنا وشبابنا.

غياب الأب والأبناء

أم عبد الكريم زوجة أحد المغتربين تقول :يعمل زوجي منذ فترة طويلة حارس في أحد العمارات السكنية في المملكة العربية السعودية براتب (١٥٠٠) ريال سعودي مع السكن ـــيرسلنا بألف من أجل نغطي احتياجاتنا الأساسية، ويحاول أن يقتصد بما تبقى من راتبه، ليغطي احتياجاته الذاتية، لكن برغم كل ذلك لم استطع أن أعلم أولادي الأربعة وأجعلهم يواصلون التعليم الجامعي، وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك غياب الأب، والأخر هو الزواج المبكر لهم، الذي أداء إلا الغربة المبكرة وتحمل المسؤولية الكاملة لأولادهم وأسرهم .

وأكدت:كما تتراوح عودة زوجي وأبنائي إلى الوطن مابين عامين إلى ثلاثة أعوام، وذلك لعدم قدرتهم على تغطية نفقات الشهر الذي يظلوا بين أولادهم وأهلهم وتكاليف السفر، لان مدخولهم بسيط لا يتجاوز (١٨٠٠) ريال سعودي لانهم يعملون في أعمال مهمشة .

رغم شهاداتهم المختلفة

بينما أكد لي أحد المهربين أن أكثر المهاجرين بطرق مخالفة للقانون هم شباب لازالوا في عمر الزهور ولا يقل عددهم عن ثلاثين شاباً (يومياً وهؤلاء مع المصدر فقط) وسفرهم عبر التهريب يعود لعدات أسباب،منها:عدم امتلاك الشباب المال للحصول على الإقامة، والبعض لا يستطيع الحصول عليها لصغر سنه، وكذلك من قد حاز على البصمة أثناء الغربة الماضية لها..

وأضاف:أن أكثر الشباب المتدفقين هم خريجوا الثانوية والجامعات والمعاهد الفنية الذين لم يسنح لهم الحظ الحصول على فرصه للعمل في أرض الوطن، كي يضمنوا لأنفسهم العيش الكريم، مما يضطروا للغربة والعمل في المطاعم والمحلات التجارية.وغيره من الأعمال الهامشية رغم مؤهلاتهم المختلفة في التخصصات، والخبرات.

غياب العدل الاجتماعي

ويوضح الدكتور/طه الفسيل، الأستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، الأسباب المؤدية إلى الهجرة المبكرة بقوله: أعتقد أن الفقر هو السبب الرئيسي للهجرة المبكرة للشباب عامة وعلى وجه الخصوص من يتحملوا أعباء النفقة سواء كانت شخصية أو أسرية، لأنهم يصبحون غير قادرين على مواصلة التعليم بعد المرحلة الأساسية، لعدم قدرتهم على تحمل نفقات التعليم الثانوي والجامعي، وكذلك انعدام فرص العمل في الوطن، ووجود العامل النفسي في بعض الشاب – على أن التعليم غير مجد اقتصادياً في المستقبل، خاصة في ظل ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الثانوية والجامعة والمعاهد الفنية، وغياب العدل الاجتماعي والترقي لمن حققوا النجاح في مجال التعليم وذو الكفاءات الوطنية، ولذلك يترك البعض التعليم،ومنهم

رئيس محكمة الطويلة يتحدث لقضايا وناس :

العدل البطيء نوع من أنواع الظلم

أول قاضٍ في تاريخ القضاء يطالب وينصح زملاءه القضاة بسرعة البت في القضايا المتراكمة وإنجاز القضايا الموكلة إليهم مهما كان نوعها وأطرافها

-طالب القاضي محمد العلفي –رئيس محكمة الطويلة –رئيس لجنة التعويضات بالطويلة محافظة المحويت سرعة البت في القضايا وعدم تراكمها .. مؤكداً أن العدل البطيء نوع من أنواع الظلم.. فالبطء في القضايا يفقد ويضيع العدالة التي لجأ إليها المتقاضون بحكم الله وأتباع شريعته السمحاء.
وتحدث رئيس محكمة الطويلة حول ما تم إنجازه من الفصل في العديد من القضايا والتي بلغ إجمالي ما تم الفصل فيها ٤٥٩ قضية, حيث فاقت هذه المحكمة كافة المحاكم الأخرى في المحافظة من حيث الانجاز في القضايا رغم الكم الهائل للقضايا الواردة إليها.
«قضايا وناس» نزلت ميدانياً إلى محكمة الطويلة واطلعت على أداء وسير عمل المحكمة.
وأجرت هذا اللقاء مع رئيس محكمة الطويلة .. وفيما يلي التفاصيل:

لثقاء- معين محمد حنش

وضع المحكمة الحالي

× تقييمكم للوضع الحالي لمحكمة الطويلة؟

– المحكمة تقوم بعقد جلساتها طيلة أيام الأسبوع بصفة مستمرة، ونقوم بالنظر في جميع القضايا الواردة للمحكمة من القضايا الجزائية والشخصية والتنفيذية وغيرها، إضافة إلى الإشراف على أعمال التوثيق .. فنحن نسكن ونتواجد مع عائلتنا في نفس الطويلة.

تفاؤل وثقه

× تراكم متقاتلين ووالثقين مما أنجزته المحكمة من قضايا .. لكن هل هذا حقيقة أم أنه مجرد كلام حول إنجاز تلك القضايا؟

– أتفاءل وأنا واثق مما أنجزته المحكمة من الفصل في الكثير من القضايا المتراكمة لسنوات قبل توليتا لها، وكما قلت فإن هناك محاكم وقضاة لا يفصلون في القضايا وهذا مخل بالعدالة لأن عدم البت في القضايا وبسرعة والإهمال فيها والبطء يخل بالعدالة التي ينشدها المتقاضون الذين توجهوا ولجأوا للمحكمة لإنصافهم وليس للبحث عن حيل ومخارج ومداخل لتمييع الحق.

إجمالي القضايا

× كم عدد القضايا التي قمتم بالفصل فيها؟ وما هي أنواع تلك القضايا؟

– عدد القضايا المنجزة –فأنا لا أتحدث جزافاً– فهذه إحصائية وتقرير إحصائي قضائي صادر من محكمة استئناف محافظة المحويت موثقة ومختومة من المختصين ورئيس الاستئناف، كما تشاهدون حيث يبلغ الإجمالي العام لما تم الفصل فيه ٤٥٩ قضية في العام القضائي ١٣٤٤هـ منها ١٤٢ قضية جزائية إضافة إلى ١٢٠ مدنية،٦٢ شخصية وعشر قضايا تنفيذية و١٥٥ أخرى وكإجمالي ما تم إنجازه ٤٥٩ قضية من ٧٥٠ قضية خلال العام المنصرم وتم ترحيل ٢٩١ قضايا متنوعة للفصل فيها لهذا العام.

كما أني أنظر وأصدر أحكاماً في قضايا تعويض لملاك الأراضي والفصل بينهم وبين الجهات الحكومية وتوزيعها بين الورثة.

نقص في الكادر

× كيف تقيمون أداء عمل أعوان القضاء من أمناء السر بمحكمتكم وهل يساعدونك في إنجاز القضايا؟ وما هي المهام المناطة بهم؟

– أمناء السر بالمحكمة لا يوجد سوى شخصين يعملان بأمانة السر نظراً لقلة الكادر الإداري والكتابي بالمحكمة ونحملهم على حسن النية في حالة حصول قصور في أداء عملهم .. حيث نقوم بالتوجيه إليهما بما يجب عمله من قبلهما أثناء عملهما عند تحرير المحاضر وعند عقد الجلسات وعند تحريرهما للأحكام وحثهما على عدم التأخير في تسليم الأحكام لأطراف القضايا في موعدها بعد تحريرها.

– فلم نقم بإحالة أي موظف للتحقيق أو المعاقبة بل يتم تأنيبهم من قبلنا وبما يضمن حسن سير العمل وقد يحصل بعض الأحيان إبلاغ الأخ رئيس محكمة الاستئناف بالمحافظة بما حصل من إهمال أو تقصير لعملهما .. ولكن الحمد لله فالعاملون بالمحكمة لديهم الخلفية والفهم عن كيفية التعامل مع الآخرين يغلب عليهم انعدام الأسلوب في التعامل مع المتقاضين ونحن نبذل جهوداً كبيرة لإفهامهم بما يجب عليهم وكيفية التعامل مع المتقاضين.

الجهل بالقانون

× هل تقومون بتطبيق القانون أثناء التقاضي؟ وهل المتقاضون ينصاعون لتنفيذ وتطبيق بنود تلك القوانين؟

– تطبيق القانون .. فكما تعلمون بأن المديرية تعتبر من المديريات الريفية وليس الفهم لدى الجميع من المتقاضين للقانون وبما يتعلق بسير المرافعات وإجراءات الخصومة مثل قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الإجراءات الجزائية .. مما قد يحصل من بعض المتقاضين لعدم تنفيذ وتطبيق للقانون ويحصل من بعضهم المخالفة لذلك نتيجة للجهل ولسوء نية.

المتقاضون سبب التراكم

× هناك من يقول أن القضاة وأعوانهم في بعض المحاكم يراكمون القضايا لسنوات عديدة .. برأيك من له مصلحة في تأخير القضايا وتراكمها هل القانون أم القضاة أم التنفيذ؟

– هناك من المتقاضين في الدرجة الأولى ممن يراكمون القضايا بأنفسهم حيث أن مثل أولئك لا يتقون الله في أنفسهم حيث أنهم يتجرأون في تقديم شكاواهم والدعاوى غير الصادقة وغير الصحيحة لغرض الكيد والنكاية ببعضهم وبخصومهم وكذلك عدم وجود الحق الواضح أو الدليل الشرعي الواضح من الطرف الآخر لغرض الكيد والتطويل في أمد النزاع وإرهاق الطرف الآخر.

العدل البطيء

× ما هي نصيحتكم لمن يؤخرون القضايا ويراكمونها؟ ومن هؤلاء الذين يحاربون الله ورسوله وشريعته في إقامة العدل؟

– نصيحتي للمتقاضين أولاً بأن يتقوا الله ويراجعوا أنفسهم .. ونصيحتي للإخوة المحامين أن يتقوا الله في أنفسهم وفي موكليهم بعدم التطويل في إجراء التقاضي واختلاق الأسباب لغرض التأجيلات وأن عليهم أن يكونوا عوناً في تحقيق العدالة وعاملاً مساعداً للقضاة في تحقيق العدالة بين المواطنين.

كما أتوجه بالنصح لإخواني وزملائي القضاة العاملين في السلطة القضائية بالذات قضاة الميدان عليهم الجد والاجتهاد في إنجاز القضايا الموكلة إليهم مهما كان نوعها وأطرافها .. وعليهم البت فيها في أقرب وقت ممكن حسب ما ينص عليه قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بالإجراءات أثناء سير المحاكم وبما يوافق الشرع والقانون.

وقد جعل قانون المرافعات وبتنفيذ غير النافذ الحق للقاضي في حجز القضية للحكم إذا تبين أن القضية احتوت وأصبحت مستوفاة فلا جدوى في التأجيلات .. فهناك بعض القضايا ظلت على ذمة بعض المحاكم عدة سنوات وما كان ينبغي أن تبقى على ذمة المحكمة عدة أشهر وذلك لما قد يلحق بأطرافها أو أحدهما غرامات وأتعاب أكثر من قيمة الحق المدعى به بما يصرف على مثل تلك القضايا البسيطة التي تأخذ من الوقت فترة طائلة زيادة على ما تستحقه وللأسف فإن العدل البطيء نوع من أنواع الظلم.

الشكر لدور الإعلام

× ما هي كلمتكم الأخيرة ولمن تحبون توجيهها؟

– نشكر دوركم البارز والإعلامي لمتابعة سير القضاة والقضاء في معظم المحاكم الابتدائية والاستئنافية بالجمهورية اليمنية والتعرف على حالة المحاكم والقضاة العاملين فيها لغرض اطلاع الجهات المختصة بما يواجه القضاة في محاكمهم من مشاكل وصعوبات والأسباب التي قد تكون السبب في عدم إنجاز بعض القضايا الموكلة إليهم في بعض المحاكم حتى تكون جهة الاختصاص بوزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي على علم ودراية بذلك لغرض إيجاد الحلول وتهيئة الظروف الملائمة التي تساعد القضاة في تأدية أعمالهم القضائية بمحاكمهم والفصل في القضايا في أقرب وقت ممكن.

وأن دور الإعلام بارز ومكمل لنشر التوعية بين المجتمع فإن على القضاة زملائي إذا كانوا بعيدين عن الشبهات ومنجزين للقضايا العديدة أن عليهم الإفصاح بما يتم الفصل فيه لعكس النظرة لدى المواطنين حيث أصبحوا يائسين من معاملات وتراكم لقضاياهم في بعض المحاكم ولسنوات عديدة وأصبحوا يرددون شعار: «حكم قبلي أعوج ولا شريعة سمحاء!!» .. فيجب علينا أن نتقي الله في أنفسنا في تطبيق كتاب الله وسنة نبيه.

■ القاضي العلفي: أنجزنا ٤٥٩ قضية خلال العام